



حان وقت إنهاء الانتهاكات  
الجسيمة ضد الأطفال في  
النزاعات

# الحرب على الأطفال



Save the Children

# الملخص التنفيذي

يحدد هذا التقرير توجهات مُقلقة فيما يخص سلامة ورفاه الأطفال الذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات، إذ يحلل التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح (CAAC) والبحوث الجديدة التي أنتجها معهد بحوث السلام في أوصلو (PRIO). استفاد البحث من الإحصاءات المنشورة التي تم التحقق منها بصفة مستقلة، والتي تعد ذات مصداقية عالية، لكن كان من بين النتائج الأساسية لعملية وضع خريطة البيانات هذه أن هناك فجوة كبيرة ومقلقة في البيانات المتصلة بالأطفال في النزاعات.

رغم أن جميع الأطراف المتقاتلة ملزمة بحماية الأطفال، فقد شهدت النزاعات في شتى أنحاء العالم هجمات سائنة تم شنّها ضد الأطفال بصفة يومية، ولا يُحاسب الجناة المسؤولون عنها. الأمدح من ذلك هو أن العديد من هذه الانتهاكات في ازدياد، مدفوعة بالنزاعات الوحشية، مثل الحرب في سوريا. هناك حاجة مُلحة إلى اتخاذ تدابير لإنهاء ما يبدو في أحيان كثيرة أنها حرب على الأطفال.

النتائج الأساسية للتقرير هي كالتالي:

زاد عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق نزاع بأكثر من 75 بالمئة منذ مطلع التسعينيات، حيث كان العدد نحو 200 مليون، إلى أكثر من 357 مليون طفل في 2016، أي نحو طفل من بين كل 6 أطفال. هناك 165 مليون طفل من بين هؤلاء الأطفال متأثرون بنزاعات مكثفة. كثيراً ما يفتقر الأطفال الذين يعيشون في تلك المناطق المتأثرة بالنزاعات إلى القدرة على تحصيل التعليم المدرسي وقدرة الوصول إلى المنشآت الصحية، وهم أكثر عرضة للعنف.

في حين أن الغالبية العظمى من الأطفال المتأثرين بالنزاعات في العالم يعيشون في آسيا، فالشرق الأوسط هي المنطقة التي بها أعلى احتمالية لمعيشة الأطفال في مناطق نزاع. في عام 2016، كان نحو طفلين من بين كل 5 أطفال في هذه المنطقة يعيشون في زمام 50 كم من حدوث نزاع في دولتهم. ويتعرض الأطفال في سوريا والعراق واليمن ومناطق حرب أخرى بالمنطقة لخطر كبير بمواجهة الانتهاكات الست الجسيمة جميعاً. تحل أفريقيا في المركز الثاني، مع تأثر طفل من بين كل 5 أطفال بالنزاعات.

سوريا وأفغانستان والصومال هي الدول صاحبة أعلى ترتيب ضمن تصنيفنا لأخطر 10 دول متأثرة بالنزاع على الأطفال في 2016، وهو أمر عام تتوفر عنه بيانات شاملة. تم عمل هذا التقييم بناء على عوامل منها معدلات وقوع الانتهاكات الست الجسيمة ونسبة الأطفال المقيمين في مناطق نزاع بناء على العديد من المقاييس، فالأطفال أكثر عرضة لخطر النزاعات الآن مقارنة بأي وقت خلال السنوات العشرين الماضية. هناك قيود كبيرة وأوجه تباين كبيرة في جمع البيانات عبر مختلف سياقات النزاع، لكن بعض التوجهات واضحة: على سبيل المثال طرأت زيادة في عدد حالات قتل وتشويه الأطفال التي تحققت منها الأمم المتحدة، مع زيادة بنحو 300 بالمئة منذ عام 2010. كما زاد عدد حالات منع الوصول للمساعدات الإنسانية بأكثر من 15 ضعفاً عن الفترة نفسها، وهناك أيضاً تزايد في حالات الاختطاف.

كما أننا نرى أنه ورغم تحسّن المعايير القيمية والقانونية الدولية لحماية الأطفال؛ فهناك زيادة في استخدام التكتيكات الوحشية، ومنها استخدام الأطفال كمنفذين لعمليات تجبير انتحارية، والاستهداف المباشر للمدارس والمستشفيات، وتفشي استخدام الأسلحة العشوائية الأثر مثل الذخائر العنقودية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع (IEDs).

الأثر النفسي العميق للتوتر المزمن على الأطفال المقيمين في مناطق نزاع وقد يؤدي إلى حلقة مفرغة من النزاع، حيث يجد الجيل التالي مشقة في إعادة بناء مجتمعات مسالمة إثر كرب وصدمة العنف.

طبيعة النزاعات الحديثة تتغير، وهي تتغير بشكل يحمي في العادة الجنود أكثر مما يحمي المدنيين. يوضح هذا التقرير زيادة أعداد الانتهاكات الجسيمة المبلغ بها التي لحقت بالأطفال، بالأساس نتيجة لأزمة في الالتزام بالقواعد، وعدم توفر آليات الرصد والإبلاغ، وزيادة معدلات القتال في الحضر، واستخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، فضلاً عن زيادة كثافة النزاع، ومدته، ودرجة تعقده.

وبناء عليه، فإننا نوصي بشدة كل من الدول والمؤسسات العسكرية وجميع الفاعلين من ذوي التأثير على حياة الأطفال في النزاعات، بأن يلتزموا باتخاذ تدابير في شأن القضايا الأربع الأساسية التالية:

- تجنب تعريض الأطفال للخطر
- الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية
- محاسبة المنتهكين
- إعادة بناء حياة الأشخاص المحطمة

وردت التوصيات الخاصة بالسياسات الموضوعية ضمن كل من هذه القضايا الأربع في القسم 3.1 من التقرير. إن نتائج هذا التقرير مروعة، والرسالة واضحة: علينا اتخاذ خطوات حقيقية وجماعية من أجل التصدي لهذا المدّ من القسوة واللامبالاة، من أجل تحسين تدابير حماية الأطفال في النزاعات.